الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
خلية معالجة الاستعلام المالي

تذكير بالمنظومة الوطنية للوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما

إن المنظومة الوطنية للوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما تضبطها أحكام القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 المعدل و المتمم و المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما و بالخصوص الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا و كذا توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI).

في هذا الإطار، تستلم خلية معالجة الاستعلام المالي لوزارة المالية إخطارات الشبهة من المؤسسات المالية و المهن الأخرى غير المالية التي ينص عليها القانون بصريح العبارة(المسمون الخاضعين) و كذا تقارير الإدارات الأخرى على حد تعريف القانون السالف الذكر بصريح العبارة و بالإضافة إلى الهيئات النظيرة الأجنبية في إطار التعاون الدولي. للتذكير لا يمكن لخلية الاستعلام المالي المبادرة في التحقيق أو معالجة الوشايات ذات المصدر المجهول.

حالما تستلم إخطارا بالشبهة، تبحث خلية معالجة الاستعلام المالي معلومات تكميلية حول الشخص الطبيعي أو المعنوي و العمليات أو عناصر أخرى.

تتمثل أهم مصادر المعلومات التكميلية فيما يلي:

- المعطيات الخاصة بخلية معالجة الاستعلام المالي،
- قواعد المعلومات الإدارات العمومية،
- المعلومات التكميلية الواردة من المؤسسات القائمة بالإخطار الأصلي،
- معلومات من كيانات أخرى،
- المصادر ذات المجال العمومي،
- وحدات المعلومات المالية الأجنبية،

لذا تقوم خلية معالجة الاستعلام المالي بتحليل و إثراء تلك المعلومات و ترسل نتائجها في حالة وجود أدلة حقيقية عن تبييض أموال أو تمويل إرهاب.

من جهة أخرى، طورت المؤسسات المالية على غرار نظيراتها الأجنبية نظام معلوماتي جديد متناسب مع التطورات التنظيمية و التكنولوجية الأخيرة طبقا للممارسات المقبولة دولياً.

بالفعل، تفرض تشريعات و تنظيمات مكافحة تبييض الأموال الأخيرة على المؤسسات المالية مقاربة تنظيمية و تقنية جديدة. ستسمح تلك الأدوات بالكشف في جميع الحسابات عن النشاطات المتسمة بميزة مشبوهة.

فضلاً عن المساهمات التقنية البحتة و الحلول التي سرعان ما أدت إلى تمديدات تكنولوجية و عضوية و جغرافية، فمن دون أي شك زادت التدابير الجديدة المرتبطة بهذا التطور من فعالية المؤسسات المالية التي جسدت على أرض الواقع تلك المنظومة و النظام الجديدين.

و اعتمدت المؤسسات المالية كذلك، على غرار نظيراتها الأجنبية،منهج المتابعة القائم على تقييم المخاطر طبقاً للمعايير الدولية في ذات المجال.

يقتضي تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI) لمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب أن تعتمد التدابير معقولة للعناية بالزبائن. فلا تتطلب تطبيق صارم و عام لهذا الاقتضاء، و إنما تدعو بالخصوص إلى تقييم مناسب للمخاطر: المنهج القائم على تقييم المخاطر.

يعد المنهج القائم على المخاطر ضرورة خاصة لإعداد منظومة مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب تكون ملائمة للإدماج المالي لأنه يضفي المرونة الضرورية لتكييف إجراءات خفض المخاطر حسب الطبيعة الخاصة و أهمية و نوع المخاطر.

يسمح المنهج القائم على تقييم المخاطر في إطار الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي (GAFI) باعتماد مجموعة من الإجراءات المرنة بغرض تخصيص الموارد بطريقة أكثر فعالية و تطبيق إجراءات وقاية متناسبة مع طبيعة المخاطر بغرض توجيه الجهود بطريقة مثلى.

المبدأ العام للمنهج القائم على تقييم المخاطر هو إجبار المؤسسات المالية و الهيئات و المهن غير المالية المحددة على تطبيق تدابير العناية المشددة عند وجود مخاطر مرتفعة حتى يتم معالجتها و تخفيفها و العكس بالعكس السماح للمؤسسات المالية و المؤسسات و المهن غير المالية المحددة من تبسيط تدابير العناية عندما تكون المخاطر قليلة.

تعتبر مجموعة العمل المالي منظومات مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب القائمة على تقييم المخاطر كمرحلة رئيسية بالنسبة للدول الراغبة في وضع حيز التطبيق منظومة مالية مدمجة و فتح المجال لخدمات مالية مناسبة أمام نسبة أكبر من المجتمع تضم الشرائح الهشة و الأكثر حرماناً.

تعتبر مجموعة العمل المالي ترقية المنظومات و الخدمات المالية المضبوطة من الأمور الأساسية لتحديد أنظمة فعالة لمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

غير أن المنهج المفرط في الحذر قد تكون له نتائج غير مقصودة تتمثل في إقصاء أنشطة و زبائن شرعيين من المنظومة المالية.

نشرت مجموعة العمل المالي خطوط توجيهية ترمي إلى دعم تحديد تدابير مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب مطابقة لأهداف الإدماج المالي مع احترام القواعد العامة لمكافحة الجرائم.

عقب مراجعة توصياتها في شهر فبراير 2012، اعتمدت مجموعة العمل المالي صيغة مستحدثة للخطوط التوجيهية في فبراير 2013. تهدف الخطوط التوجيهية إلى جعل تدابير مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب غير مانعة لفئات المجتمع المقصية أو غير المسعوفة مالياً بما فيهم الأشخاص ذوي الدخل الضعيف أو القاطنين المناطق الريفية أو غير الحائزين على وثائق من الحصول على خدمات مالية شرعية. يسعى أصحاب الوثيقة جاهدين لتوضيح توصيات مجموعة العمل المالي المطبقة في مجال الإدماج المالي و تفسر كيف تتم قراءة و تأويل التوصيات لتسهيل الحصول على الخدمات المالية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
خلية معالجة الاستعلام المالي

الإخطار بالشبهة:
تلقت خلية معالجة الاستعلام المالي خلال سنة 2018 ، ألف و ثلاث مائة و خمسين (**1353**) إخطارا بالشبهة من البنوك و الف و مائتين و تسع وثلاثون (**1239**) خلال سنة 2017.

معاينة نوعية المعطيات المستلمة و القبولية القانونية للإخطار بالشبهة تسمح من الكشف أن بعض الإخطارات بالشبهة غير مقبولة أو غير مبررة بحيث أنها لا تستفي الشروط و لم يتم الالتزام بكيفيات الإرسال.

إن إجراءات رفض القبول لا تخص عناصر متعلقة بمضمون الإخطار بالشبهة كنوعية المعلومات المرسلة و تحليل الشبهة و إنما الشكل فقط و بالخصوص البيانات اللازمة. تتم معاينة نوعية المعطيات أساساً بالمراقبة القانونية من حيث الشكل للمعلومات الواردة.

في حالات أخرى، كشف التحليل أن بعض الإخطارات بالشبهة لا صلة لها بتبييض الأموال و بالتالي لا تستدعي إرسال الإخطار بالشبهة. بالنسبة لبعض الخاضعين، كان الأمر يتعلق باستفاء واجب التبليغ عبر الإخطار بالشبهة المنصوص عليه في التشريع الساري المفعول قصد تفادي العقوبات الإدارية و/أو الجزائية.

التقارير السرية:
تلقت كذلك خلية معالجة الاستعلام المالي خلال سنة 2018 مائتي و واحد و عشرين (**221**) تقرير سري من بعض الإدارات و بالخصوص من الجمارك و بنك الجزائر (مائة و أربع وثمانون) (**184**) تقرير سري خلال سنة 2017.

ترد التقارير السرية مشفوعة بمحاضر معاينة لمخالفات التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج المحررة من طرف أعوان مؤهلين في هذا الخصوص طبقاً للأحكام التشريعية و التنظيمية للصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.

على المستوى العملياتي:
في مرحلة أولى تكون المعلومات المستلمة من طرف خلية معالجة الاستعلام المالي محل معالجة إدارية.، حيث يتم تسجيلها في قاعدة المعلومات و تحليلها و تصبح محل تحريات في خلية معالجة الاستعلام المالي عبر إرساليات موجهة للهيئات الوطنية المعنية في إطار تبادل المعلومات و التنسيق الوطني و الأجنبي عند الاقتضاء في إطار التعاون الدولي و أساساً عبر مجموعة إغمونت (Groupe Egmont) حيث خلية معالجة الاستعلام المالي عضو فيها منذ شهر جويلية 2013.
تتولى خلية معالجة الاستعلام المالي توزيع بصفة تلقائية و عند الطلب معلومات نتائج تحليلاتها للسلطات المؤهلة المعنية:

- **التوزيع التلقائي**: توزع خلية معالجة الاستعلام المالي معلومات و نتائج تحليلاتها للسلطات المؤهلة كلما وجدت دواعي للاشتباه في حالة تبييض أموال، مخالفات أصلية أو تمويل إرهاب.
- **التوزيع عند الطلب**: تستجيب خلية معالجة الاستعلام المالي لطلبات المعلومات من السلطات المؤهلة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
خلية معالجة الاستعلام المالي

في مجال تبادل المعلومات: تبلغ خلية معالجة الاستعلام المالي، طبقاً لأحكام القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، المعلومات المالية للسلطات الأمنية و القضائية الوطنية المعنية كلما وجدت دواعي للاشتباه في عمليات تبييض أموال أو تمويل إرهاب.

طلبات المساعدة الوطنية:

- **الطلبات المرسلة من طرف خلية معالجة الاستعلام المالي**: على المستوى الوطني، بلّغت خلية معالجة الاستعلام المالي ثلاث ألاف و خمس مائة و خمس ثلاثون (3535) معلومة منها مائة و واحد و ثمانون (181) خلال سنة 2018 إلى شركائها الوطنيين.

- **المعلومات المستلمة من طرف خلية معالجة الاستعلام المالي**: على المستوى الوطني ردت كذلك خلية معالجة الاستعلام المالي على كل طلبات المساعدة الواردة من السلطات الأمنية و القضائية الوطنية المعنية (173 طلب مستلم إلى يومنا هذا من بينهم 49 خلال سنة 2018).

طلبات المساعدة الدولية: على المستوى الدولي أرسلت خلية معالجة الاستعلام المالي، بطلب من السلطات الوطنية المختصة، مائتين و ثلاثة عشر (213) طلب مساعدة دولية إلى يومنا هذا منها 36 خلال سنة 2018 و تلقت 172 طلب مساعدة دولية إلى يومنا هذا من بينها 11 خلال سنة 2018.

على المستوى القضائي: تصبح المعلومات المستلمة محل معالجة قضائية عند ثبوت الشبهة بإرسال الملف للسلطات القضائية المعنية، طبقا لأحكام القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المعدل و المتمم و المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، على أساس العناصر التي توفرها البنوك و الجمارك بنك الجزائر.

في حالة عدم إرسال الملف للسلطات القضائية المعنية عندما لا يؤدي تحليل المعلومات إلى ثبوت الشبهة، توضع الملفات في الانتظار بقاعدة معلومات خلية معالجة الاستعلام المالي بغرض استغلالها في وقت لاحق أو عند تلقي طلبات المساعدة الوطنية أو الدولية.

القضايا التي ارسلتها خلية معالجة الاستعلام المالي إلى السلطات القضائية تخص أساساً المخالفات المتعلقة بالتحويلات غير الشرعية للعملة الصعبة (تضخيم الفواتير، الاستيراد بدون قيمة تجارية ، تحويلات بنكية للعملة الصعبة بدون تفريغ شحن مقابلة من البضائع...) بالتعاون مع المصالح المعنية للجمارك و بنك الجزائر على أساس محاضر معاينة المخالفات و كذا بنوك التوطين.